تأثير تقلبات اسعار النفط العالمية على السياسة المالية للعراق بعد عام ٢٠٠٣

The impact of global oil price fluctuations on Iraq's fiscal policy after 2003

م.د. علي مهدي عباس
الجامعة المستنصرية
Ali1960l960@yahoo.com

م.م. محمد عربي ياسر
كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية
Maraby38@yahoo.com

المستخلص

ترتبط السياسات المالية واستقرار مستويات الدين العام ومعدلات عجز الموازنة، في العراق كغيره من الدول الريعية، بالإيرادات العامة، التي تبقى مرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعلها مصدر غير آمن لتمويل النفقات الجارية غير المرنة والنفقات الاستثمارية التي تتقلص بتقلص الايرادات العامة، في الصدمات، وهذا يتطلب اصلاحا لاطار الاقتصاد الكلي عن طريق استخدام مزيج امثل من السياسات الكلية، لمواجهة الدورات والتقلبات، بدلا من الاكتفاء بالتركيز على استخدام شق واحد من السياسة المالية وهو الانفاق الحكومي، فضلا عن تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا من القطاع النفطي، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا من ريع هذا القطاع.

Abstract

Financial policies, Stability of public debt levels, and budget deficit rates, in Iraq, like other rental countries، are linked by public revenues، which remain linked to fluctuations in oil prices in world markets، making it an unsafe source of financing for non-flexible current expenditures, investment expenditures, shrinking by shrinking public revenues, in times of shock.

This requires reform of the macroeconomic framework, by using an optimal mix of macro policies, to counter cycles and fluctuations, rather than merely using one piece of fiscal policy, which is government spending, as well as diversification of production base away from the oil sector, and diversification of sources of income away from the proceeds of this sector.

Keyword: Fiscal policy, oil price volatility, macroeconomics

المقدمة

يعتمد الاقتصاد العراقي في ايراداته العامة على عوائد النفط في تمويل نفقاته العامة، مما يجعله يتاثر تاثرا شديدا بالتغيرات التي تحصل في السوق النفطية، اذ تنعكس تقلبات اسعار النفط العالمية على السياسة المالية في العراق عن طريق تاثيرها في الايرادات النفطية وتؤدي الى احد امرين، اما الى ارتفاع هذه الايرادات، عندما ترتفع هذه الاسعار وهو ما يسمى فائض الايرادات، واما الى انخفاض هذه الايرادات عندما تنخفض هذه الاسعار وهو مايسمى بصدمة الايرادات، اما إستقرار الأسعار فيتولد عنه استقرار الايرادات وهذا ما يجعله ضروريا للتخطيط الإقتصادي السليم والسياسة الإقتصادية الفعالة.

وقد انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام ٢٠١٤، عندما انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من ١١٥ دولار في حزيران ٢٠١٤ إلى أقل من ٥٠ دولار في كانون الثاني ٢٠١٥، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها الموقّت عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى ٣٧ دولار في كانون الأول ٢٠٠٨، وفي هذا البحث سنتناول انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للعراق بعد عام ٢٠٠٣.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث انطلاقا من أهمية موضوع صناعة النفط وعدم قدرة كل من الدول المنتجة والمستهلكة أو الشركات على السيطرة على السوق رغم محاولاتها المستمرة لمنع حدوث الاضطرابات السعرية وما يترتب عليها ماليا، اذ ان البحث يتناول بالتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية.

مشكلة البحث

يمكن طرح المشكلة على الشكل الاتي: الى اي مدى اثرت التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية في السياسة المالية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، وقد انبثقت التساؤلات الفرعية الاتية التي تبحث عن إجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

- ماالتفسيرات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط؟
- هل يمكن التنبؤ بهذه التقلبات؟

- ما تأثير تقلبات أسعار النفط على بنود الموازنة العامة للدولة؟
- مالسياسة المالية المطلوبة لمواجهة مثل هذه الدورات والتقلبات.

فرضية البحث

وبناء على ما تقدم نطرح السؤال الآتي:
ما مدى تأثر السياسة المالية المنتهجة في العراق بالتقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال مدة الدراسة؟

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى بيان كيفية بناء مسارات السياسة المالية وتنفيذها وإدارة الموازنة العامة في دولة غنية بالموارد كالعراق، والاجراءات التي يمكن ان تتخذها السلطات المالية في ظل تقلبات اسعار النفط.

حدود البحث المكانية والزمنية

البحث يختص مكانيا بالعراق وزمنيا بالمدة (٢٠٠٣م - ٢٠١٥م)

منهج البحث

تم أستخدام المنهج الاستنباطي.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، يتناول المبحث الاول، الاطار النظري لتقلبات اسعار النفط والسياسة المالية، اما المبحث الثاني فانه يتناول الجانب التطبيقي، فيحلل واقع السياسات المالية في العراق والاثار التي تتركها التقلبات في اسعار النفط على السياسة المالية والموازنة العامة بجانبيها الايرادي والانفاقي، أما الخاتمة فقد تناولت كلا من الاستنتاجات والتوصيات، وقد اجابت الاستنتاجات على التساؤل المطروح في فرضية البحث واكدت تاثير تقلبات الاسعار في السياسة المالية من خلال تقلص الايرادات النفطية وانعكاس ذلك على النفقات العامة وزيادة معدل العجز في الموازنة، وقد اكدت التوصيات على ضرورة اصلاح اطار ادارة الاقتصاد الكلي باستخدام مزيج من السياسة الكلية بدلا من استخدام نصف سياسة وهو الانفاق الحكومي فحسب لمواجهة الدورات والتقلبات، فضلا عن تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا من القطاع النفطي، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا من ريع القطاع النفطي.

مصادر البحث

وتشمل الرسائل والإطاريح والتقارير والنشرات الرسمية الصادرة من الجهات ذات العلاقة فضلا عن الاستفادة من شبكة الأنترنت.

المبحث الاول
تسعير النفط والسياسة المالية

ترتبط النفقات العامة في الكثير من الدول المصدرة للنفط عادة بأسعار هذه المادة في الاسواق العالمية مما يؤدي إلى تذبذب حجم النفقات العامة في موازناتها العامة تبعا لتذبذب الأسعار، وهذا يعني أن التقلبات في اسعار النفط في الاسواق العالمية ينتج عنها تقلبات في قيمة الصادرات، الامر الذي ينعكس بشكل مباشر في تقلبات الدخل الوطني، وفي هذا المبحث سنتناول الجانب النظري لتسعير النفط والسياسة المالية والسياسات المالية اللازمة لمواجهة تقلبات اسعار النفط في السوق العالمية.

المطلب الاول: تسعير النفط

لقد أصبحت الحاجة إلى النفط أساسية لتحقيق معدلات نمو اعلى في الاقتصادات المعاصرة، ولكن قد يتحول النفط الى عامل سلبي اذا ما تم استخدامه في غير محله، كاستخدام عائداته في زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو استنزاف منابعه بالسرعة التي لا تمكن الأجيال القادمة من الاستفادة منه، وهذا ما يجري في الدول الريعية التي تعتمد موردا واحدا كمصدر أوحد للدخل القومي.
وهناك مجموعة من الابعاد التي تكتنف الدول الريعية اهمها التأثر الشديد بتقلبات اسعار المورد الواحد الذي تعتمده كمصدر اساس للدخل، اذ ان التذبذب في اسعار هذا المورد يمكن ان يحول الفائض الى عجز من خلال صدمات العرض والطلب غير المتوقعة، لاسيما وان مرور الاسعار بدورة انخفاض سيؤدي الى مصاعب مالية وركود اقتصادي، بسبب الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تنفيذ مشروعات القطاع العام او من خلال الانفاق على مشروعات البنية التحتية التي ينفذها القطاع الخاص او من خلال سياسات الدعم للمنتجين او المستهلكين، فالسياسات المالية واستقرار مستويات الدين العام ومعدلات عجز الموازنة ترتبط بالإيرادات العامة، التي تبقى مرتبطة بتقلبات أسعار هذا المورد في الأسواق العالمية، ويمثل النفط والتقلب في اسعاره أفضل مثل على ما تقدم[٤١].

اولا: مفهوم الأزمات السعرية النفطية

تعرف الأزمات السعرية في سوق النفط بأنها: اختلال مفاجيء في توازن السوق يؤدي اما إلى انخفاض أو الى ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، بسبب تتأثر محددات العرض أو الطلب أوكلاهما بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في

[٤١] محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بالقاهرة، ٢٠١٠، ص٥.

الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية، أو بعوامل خارجية لا علاقة لها بالسوق النفطية مثل حركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيو سياسية[٤٢].

ومنذ عام ١٩٨٥ حصلت ثلاثة انخفاضات كبيرة في أسعار النفط قبل الانهيار الاخير، لكل منها تفسيراته الخاصة، والجدول الاتي يقدم تحليلا وافيا بالمقارنة بين الانهيارات السعرية الاربعة التي حدثت منذ ١٩٨٥:

جدول (١): الانهيارات السعرية منذ ١٩٨٥

السنوات	١٩٨٥-١٩٨٦	١٩٩٠-١٩٩١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٤-٢٠١٥
المدة	من نوفمبر ١٩٨٥ الي مارس ١٩٨٦	من نوفمبر ١٩٩٠ الي فبراير ١٩٩١	من يوليو ٢٠٠٨ الى فبراير ٢٠٠٩	من اكتوبر ٢٠١٤ الى يناير ٢٠١٥
المدة بالايام	٨٢	٧١	١١٣	٨٣
انخفاض السعر%	٦٦	٤٨	٧٧	٥١
التقلب %	٤،٦٩	٥،١٨	٤،٦٢	٢،٥٨
المحركات الاساسية	زيادة امدادات النفط من خارج اوبك (الاسكا والمكسيك وبحر الشمال)	عمليات عاصفة الصحراء والسحب من مخزونات الدول الاعضاء في وكالة الطاقة	بيع الاصول بسبب الازمة المالية بنا في ذلك السلع الاولية	زيادة امدادات النفط الصخري من الولايات المتحدة
هدف سياسة اوبك	المحافظة على الحصة السوقية	ابقاء الامدادات عند مستوى جيد	استهداف نطاق سعري	المحافظة على الحصة السوقية
اجراءات انتاج اوبك	زيادة	زيادة	خفض	زيادة
الاسعار قبل الانهيار	انخفاض تدريجي	ارتفاع حاد	ارتفاع كبير	اسعار مستقرة تتجاوز ١٠٠$
الاسعار بعد الانهيار	منخفضة لعقدين	عادت لمستوياتها	عادت لمستوياتها في غضون عامين	بقيت منخفضة

المصدر: جون بافس، ايهان كوسي، فرانسيسكا اونسورج& مارك ستوكر، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٥٢، العدد٤ ، ديسمبر ٢٠١٥، ص٢٣.

وتحدد أسعار النفط على المدى الطويل وفقا لشروط العرض والطلب ووفقا للتوقعات بشأن التطورات المستقبلية، اما في المدى القصير فيمكن أن تسهم التوقعات أيضا في التغيرات في مشاعر السوق، وتتطلب هذه التوقعات الحصول على افضل المعلومات التي تقرب من الواقع وتقلل احتمال الخطأ في اتخاذ القرار، والذي بدوره يؤدي الى اضعاف فرص حدوث تقلبات سعرية نتيجة لنقص في المعلومات، لذا هناك حاجة لبناء قاعدة للمعلومات قريبة للحقيقة، والى بناء جسور من الثقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وداخل كل مجموعة على حدة، وجسور الثقة هذه يجب ان تشمل الشفافية في تقديم المعلومات التي تحمل الاهمية نفسها للطرفين[٤٣].

وفي حالة الانهيار الحالي في أسعار النفط، فان التغيرات التي أُجريت على توقعات العرض والطلب لم تكن استثنائية أو كبيرة على بحيث تتسبب في اضطرابات سعرية ضخمة، لكنها تزامنت مع أربعة تطورات كبيرة أخرى، أدت إلى تراجع الأسعار بصورة حادة، هذا إلى جانب التحولات في ديناميكية العرض والطلب على المدى الطويل وهذه العوامل هي[٤٤]:

أ- الزيادة السريعة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة

ب-التحول الكبير في أهداف أوبك نحو المحافظة على الحصة السوقية من قبل الدول الاعضاء

ت-انحسار المخاطر الجيوسياسية

ث-الارتفاع الكبير في سعر الدولار

ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

تتغير درجة تأثير انخفاض اسعار النفط اعتمادا على مدى شمول الإقتصاد المعني في أحد المجموعات الثلاث الأتية[٤٥]:

---

[٤٢] داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر٢٠١٠ – ٢٠٠٠ ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢ – ٢٠١١، ص٤٠.

[٤٣] إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، لأزمات البترولية والمعلومات، جريدة الشرق الاوسط، الاثنين ١ يناير ٢٠٠١ العدد ٨٠٧٠، على الموقع:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=19682&issueno=8070#.WipOuiugc2w

[٤٤] جون بافس، ايهان كوسي، فرانسيسكا اونسورج& مارك ستوكر، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٥٢، العدد٤ ، ديسمبر ٢٠١٥، ص٢١..

[٤٥] تقلبات أسعار النفط وتأثيرها في إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، القيت في المؤتمر الثالث عشر للإتحاد العربي لخبراء النقد الذي عقد في أثينا خلال الفترة ٢٧ – ٢٩ من شهر يونيو عام ١٩٨٦.

١. الإقتصادات التي إنتهت من إعداد البنية الهيكلية الأساسية والمرافق العامة ولا تتأثر كثيرا بانخفاض اسعار النفط لأن انخفاض الإيرادات النفطية يمكن تعويضه بالدخل المتأتي من الموارد المالية الكبيرة التي تراكمت خلال سنوات الإنتعاش الإقتصادي،كما في قطر والامارات العربية المتحدة.

٢. إقتصادات في وضع يساعدها على التكيف مع تراجع محتمل في أنشطتها الإقتصادية كنتيجة لإنخفاض إيراداتها النفطية، يمكن ان تتخذ سياسة ذات شقين تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي في بعض المجالات بالغاء أو تأجيل بعض المشروعات لأن الجانب الأكبر من البنية الهيكلية الأساسية والمرافق العامة قد جرى إتمامه، وفي إيجاد مصدر إضافي غير نفطي للإيرادات العامة، كالإقتراض، أو فرض رسوم أو ضرائب، أو إستخدام جزء من الإحتياطيات الأجنبية، ولكن بدرجة أقل، وتظهر آثار إنخفاض أسعار النفط بصورة تدريجية غير بالغة الخطورة، وذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية، كما في المملكة العربية السعودية.

٣ .إقتصادات تتأثر بشكل ملموس، لأن إنخفاض العوائد النفطية سيعيق الإستثمارات العامة، لعدم القدرة على الإقتراض أو فرض الضرائب، وقد تضطر هذه الإقتصادات إلى إتخاذ إجراءات جذرية، يتم فيها خفض الإنفاق الحكومي، والعراق يقع في هذه المجموعة.

ثالثا: مميزات واتجاهات سوق النفط

تتحدد أسعار النفط مثلها مثل جميع أسعار السلع والخدمات عند توازن الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، ولكن هناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات الأخرى، مما يؤدي الى التقلبات في أسعار النفط[٤٦].

١. عدم وجود بديل مناسب للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، لذلك فإن الطلب على النفط سوف لن يتأثر بتغيرات أسعار النفط.

٢. الكميات المعروضة في المدى القصير تميل إلى الثبات، لان تطوير القدرات الإنتاجية الجديدة في سوق النفط يتطلب مدة طويلة، لذلك فإن أي تحول غير متوقع في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيتسبب في تقلبات الأسعار للوصول إلى حالة التوازن، ومما يعزز ذلك وقوع إمدادات النفط في العالم في مناطق غير مستقرة سياسيا.

٣. عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل يتسبب في عدم استقرار السوق بشكل عام، فضلا عن وجود نقص عام في المعلومات المتعلقة بمستقبل الاستهلاك والإنتاج بالدول الفاعلة سيؤدي الى تعقيد القرارات الاستثمارية في هذا القطاع.

٤. تتطلب الاستثمارات في صناعة النفط بصفة عامة الى رؤوس أموال ضخمة مما يعني أن قرار زيادة قدرات إنتاجية جديدة متمركز عند فئة بعينها من المستثمرين، حيث عادة ما تقوم بإتباع إجراءات لحماية استثماراتها، ومنه فإن القرارات الاستثمارية الجديدة التي تخدم مصالحهم تميل إلى التركيز على الزيادة في الأسعار الناتجة عن التوازن بين العرض والطلب بدلا من التوقعات.

وهناك عدد من العوامل تسهم في الارتفاع التدريجي لاسعار النفط والتي نذكر بعضا منها فيما يأتي[٤٧]:

١. تقلص الفجوة بين العرض والطلب على النفط في السوق.

٢. انخفاض إنتاج معدلات النفط الصخري الأمريكي؛ نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي الى انخفاض في الاستثمارات المخصصة لإنتاج النفط الصخري وكذلك على المستوى العالمي لصناعة النفط.

٣. انخفاض قيمة الدولار وتثبيت معدل الفائدة الأمريكي.

٤. المعدلات العالية للنمو لاقتصادات الصين والهند واوربا وبعض دول الشرق الأوسط والاقتصاد الامريكي.

٥. التأكيد على استمرار التفاوض للوصول إلى اتفاق تجميد الإنتاج لدول أوبك وخارج أوبك.

٦. ضعف في النمو المتوقع لإنتاج النفط الإيراني بسبب بعض الصعوبات التي تواجه إيران للتخلص من العقوبات المفروضة عليها والتي تؤثر على زيادة الإنتاج والتصدير.

٧. زيادة نشاط المضاربين في البراميل الورقية في الأسواق العالمية والتي تساهم في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط والتذبذب الحاد في تلك الأسعار.

٨. استمرار تاثير العوامل الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

٩. زيادة الطلب على المنتجات النفطية الخفيفة في الصيف بسبب موسم السفر.

المطلب الثاني: السياسات المالية

تستخدم الدولة السياسة المالية كأداة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التاثير في النشاط الاقتصادي، اي انها تستخدم الموازنة العامة من خلال جانبيها المتمثلين في النفقات العامة والايرادات العامة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعانيها.

اولا: مفهوم السياسة المالية

---

http://www.q8control.com/.pdf

[٤٦] داود سعد الله، مصدر سابق، ص٧٢.

[٤٧] فلاح جاسم العامري ، مدير عام شركة تسويق النفط SOMO ، مقال على موقع الشركة بتاريخ ٢٠١٧\٣\٢٧ :
www.somooil.gov.iq/index.php/2016-07-28-10-19-01/52-2016-04-29-13-55-06

كان لازمة الكساد الكبير دورا رئيسا في تأكيد بعض الاقتصاديين على أوجه القصور في الطلب الكلي (الاقتصادي كينز واتباعه)[٤٨]، والتشديد على استخدام السياسة المالية للحفاظ على معدلات العمالة، والتي هي بحسب تعريفهم: (التلاعب بمستويات الإنفاق الحكومي و الضرائب لزيادة أو خفض مستوى الطلب الكلي)[٤٩].

وهذا ادى الى التوسع في نطاق المالية العامة لتشمل جميع شؤون الدولة المالية، مما ادى الى ايجاد علاقة وثيقة بين الموارد المالية المتاحة واستخداماتها من جهة، وبين كل من الاقتصاد القومي والدولي من جهة اخرى، وهذا الامر هو الذي جعل المالية العامة تأخذ مضمونها الجديد والمتمثل في استخدامها كاداة لتحقيق السياسات الاتية[٥٠]:

١. أداة لاصلاح مجالات كل من الانفاق العام ليشمل الطبقات الفقيرة، والتوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية، والانتاج لتشجيع قطاعات معينة.

٢. أداة لسياسة اجتماعية تعبر عن مضمون سيطرة طبقة على اخرى او تحقيق حكم الشعب عن طريق الاقتطاعات من دخول طبقة لصالح اخرى مثل فرض ضرائب على السلع الكمالية لتغطية دعم الدولة لبعض السلع الاستهلاكية كالخبز.

٣. اداة لتنظيم المجتمع بشكل يوفر عوامل النمو والتقدم واتاحة الفرص المتكافئة وتنمية الثروات وتطويرها.

من هنا يتضح ان السياسة المالية الرشيدة لابد ان تستند الى دراسة تحليلية لمجمل النشاطات المالية للدولة والقطاع العام وما ينجم من اثار لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن ابعاد تطابق الموازنة مع الاهداف العامة للنظام في دولة ما وللاجراءات المتخذة في مجالات معينة مثل: سياسة الاستقرار، سياسة استهداف وتحجيم التضخم المالي، سياسة التنمية، والاستراتيجية المالية للخزينة، حيث تستخدم الدولة اجراءات معينة تتحدد عن طريقها السياسة المالية للدولة ومنها: اجراءات تتعلق بالاستهلاك، او بالاستثمار، او بالدين العام[٥١]. ويمكن للسياسة المالية أن تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي :

١. التخفيض التلقائي في الادخار الحكومي خلال فترات الانكماش وزيادته خلال فترات الانتعاش، مما يخفف من حدة الصدمات في الإنفاق الوطني، ويحدث هذا الاستقرار التلقائي لأن الإيرادات الضريبية تميل إلى أن تكون متناسبة بشكل عام مع الدخل القومي والإنفاق، في حين يعكس الإنفاق العام التزامات الحكومة مستقلة عن دورة الأعمال وبرامج الاستحقاق المصممة خصيصا لدعم الإنفاق خلال فترات الانكماش، بما في ذلك إعانات البطالة، حيث ان الاستهلاك الحكومي أقل تقلبا من المكونات الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي، لذا يسهم القطاع العام في استقرار الناتج من خلال مجرد التأثير في تركيبة الإنفاق المحلي.

٢. يمكن للحكومات أن تتعمد تغيير الإنفاق العام والأدوات الضريبية لتعويض تقلبات دورة الأعمال.

٣. يمكن تصميم هيكل نظام الضرائب والتحويل لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية ومرونة السوق، مما يعزز قدرة الاقتصاد على الصمود في وجه الصدمات.

ويعكس طلب الجمهور لتحقيق الاستقرار الناجم عن التدخل الحكومي عددا من العوامل التي قد تختلف مع مرور الوقت وعبر البلدان، بما في ذلك القدرة الكامنة للاقتصاد بوجود مثبتات بديلة، مثل سياسة نقدية فعالة والوصول غير المقيد للعملاء الأفراد إلى الادوات المالية.

ثانيا: اهمية السياسة المالية

تؤثر السياسة المالية على الطلب الكلي، وتوزيع الثروة، و قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، في المدى القصير، فالتغيرات في الإنفاق أو الضرائب يمكن أن تغير من حيث الحجم والنمط من الطلب على السلع والخدمات، مع مرور الوقت، وهذا الطلب الكلي يؤثر على تخصيص الموارد والقدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تأثيره على عائدات عوامل الإنتاج، وتنمية رأس المال البشري، وتخصيص الإنفاق الرأسمالي، والاستثمار في الابتكارات التكنولوجية، اذ ان معدلات الضرائب، من خلال آثارها على صافي عوائد العمالة، الادخار، والاستثمار، فانها تؤثر أيضا على حجم وتخصيص القدرة الإنتاجية، ويمكن فيما يأتي تحديد بعض الادوار المهمة للسياسة المالية[٥٢]:

-السياسة المالية مهمة لتخصيص الموارد للحفاظ على التوازن بين الأصول الرئيسية الثلاثة للمجتمع (اي الموارد البشرية، رأس المال المادي ورأس المال الطبيعي) ويعتمد تراكم أو استنفاد هذه الأصول على الحوافز التي تخلقها السياسات الضريبية والموارد

---

[٤٨] التي حصلت في المدة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ فبعد ان كان ساندا الايمان بقانون ساي الذي كان فحواه (ان العرض يخلق الطلب) وجاء الاقتصادي كينز فيما بعد في كتابه (النظرية العامة في الفائدة زالنقود والتشغيل) والذي بين بان المشكلة في الطلب الفعال وليس في العرض.

[49] Neva Goodwin, Julie A. Nelson، and Jonathan M. Harris, Macroeconomic Activity in Context, Global Development And Environment Institute- Tufts University, Medford, First Edition,2008, p17.

[٥٠] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط٤، ١٩٩٢، ص١٥.

[٥١] صالح الرويلي، المصدر السابق نفسه، ص١٦.

[52] Ramón E. López, Vinod Thomas, and Yan Wang, THE EFFECT OF FISCAL POLICIES ON THE QUALITY OF GROWTH, The World Bank , Washington, D.C., 2010, p8.

المخصصة من خلال سياسات الإنفاق، لذلك، فإن السياسة المالية تعتبر أداة قوية قادرة على التأثير في اتجاه تراكم الأصول والنمو الاقتصادي.

-السياسة المالية قوية بما فيه الكفاية للتأثير على التوسع الاقتصادي الكلي والانكماش والتأثير على التحويلات بين الأجيال من خلال الديون والضمان الاجتماعي والضرائب على الموارد القابلة للتلوث والإعانات والنفقات على التخفيف من اثار التلوث.

-السياسة المالية هي حلقة ضعيفة في التأثير على السلع العامة، اذ بالرغم من إمكانياتها في تعزيز نوعية أفضل للنمو، فإن التدخلات المالية قد تؤدي في الواقع إلى ضرر أكبر في نوعية النمو، فعلى سبيل المثال، كثيرا ما توفر الحوافز القائمة (مثل دعم الطاقة) حوافز ضارة لاستخراج الموارد، والنضوب، وانبعاثات الغازات الدفيئة، مما يؤدي إلى تدهور البيئة.

ثالثا: السياسات المالية لمواجهة التقلبات

أ. إصلاح اطار ادارة الاقتصاد الكلي:

ويتمثل بالسياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، وبمراجعة نظام الربط الجامد للعملة بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة، يلاحظ غالبا في الدول الريعية، استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فسعر الصرف ثابت وتسخّر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف، بهذه الطريقة يستخدم في العراق مثلا في إطار إدارة اقتصاد كلّي شقّ واحد فقط من السياسة المالية وهو سياسة الإنفاق الحكومي معتمدا على الايرادات النفطية بشكل رئيس بدلا من الايرادات الضريبية، اي انه يستخدم مثله مثل دول الخليج النفطية، نصف سياسة تدار بها الدورة الاقتصادية، بينما المطلوب هو تصميم مزيج مرن من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة[٥٣].

ب. تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا من القطاع النفطي، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا من ريع القطاع النفطي، وهذا يتطلب، تنمية تراكم رأس المال البشري، واصلاح القطاع العام، واصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع[٥٤].

المبحث الثاني

تقلبات اسعار النفط و تأثيرها على السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

العراق غني بالموارد النفطية ، فهي تشكل عنصرا هاما في إثراء اقتصاده، ودعم قوته، إلا أن ادارة هذه الموارد خارج القطاع النفطي يبدو ضعيفا، وهذا له أثر واضح على السياسة المالية في العراق و بخاصة في الهيكل الضريبي نظرا لانعدام تنمية موارد دخل بديلة، فإعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية كمصدر رئيس للنقد الأجنبي ترتب عليه ارتباط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي ترتبط بها الحصيلة النقدية للصادرات والإيرادات العامة ومقدار النقد الأجنبي، فضلا عن ذلك فانها تؤثر مباشرة على حجم وإدارة النفقات العامة، ويمكن رد أسباب السياسة المالية التوسعية في العراق طيلة المدة السابقة لهبوط اسعار النفط، إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المذهب الاقتصادي، الاهداف الاجتماعية[٥٥] والمحدد المالي وهو موضوع بحثنا هذا والذي يرتبط بأسعار النفط في الاسواق العالمية، والتي ادت الى حدوث زيادة دائمة في الدخل قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها.

وفي هذا المبحث سنتناول تاثير تقلبات هذه الاسعار في النفقات العامة ثم في الايرادات العامة ومن ثم في عجز الموازنة.

المطلب الاول - التاثير في النفقات

في عام ٢٠٠٣ تحقق للعراق امران هما: ارتفاع أسعار النفط وانتهاء العقوبات الدولية التي عانى منها طويلا، وهذا أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام (الإنعاش الاقتصادي)، بحيث ارتفعت معدلات الإنفاق العام من (٩٢٣٢٨٠٠) مليون دينار سنة 2003 إلى (٣٣٦٥٧٥١١) مليون دينار في سنة ٢٠٠٤ ثم ارتفعت الى (١٦١٦٩٧٢٧٥) مليون دينار في سنة ٢٠١٤ وهذا يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، ولكن انخفاض الايرادات النفطية بسبب انهيار اسعار النفط قد اثر سلبا على الانفاق العام في السنوات التالية، والجدول (٢) الاتي يلقي الضوء على اتجاهات الانفاق العام في العراق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧):

---

[٥٣] خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، اغسطس ٢٠١٥، ص ٣٠.

[٥٤] المصدر السابق نفسه، ص٣٢.

[٥٥] المقصود بالمذهب الاقتصادي بمعنى ان الحكومة اتبعت سياسات كينزية في توسيع نفقاتها العامة، وذلك لتحقيق اهدافها الاجتماعية التي تتضمن نفقات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية ورفع رواتب الموظفين ودفع اعانات البطالة وغيرها من الاجراءات التي تصب في رفع المستوى المعيشي.

جدول (٢): الانفاق العام للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ بالاسعار الجارية بملايين الدنانير

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات
2003	٧٣٦٢٩٠٠	١٨٦٩٩٠٠	٩٢٣٢٨٠٠
2004	٢٨٥٤٣٣٣٨	٥١١٤١٧٣	٣٣٦٥٧٥١١
2005	٢٨٤٣١١٦٨	٧٥٥٠٠٠٠	٣٥٩٨١١٦٨
2006	٤١٦٩١١٦١	٩٢٧٢٠٠٠	٥٠٩٦٣١٦١
2007	٣٩٠٦٢١٦٣	١٢٦٦٥٣٠٥	٥١٧٢٧٤٦٨
2008	٤٤١٩٠٧٤٦	١٥٦٧١٢٢٧	٥٩٨٦١٩٧٣
2009	٥٤١٤٨٠٨١	١٥٠١٧٤٤٣	٦٩١٦٥٥٢٤
2010	٦٠٩٨٠٦٩٤	٢٣٦٧٦٧٧٣	٨٤٦٥٧٤٦٧
2011	٦٦٥٩٦٤٧٤	٣٠٠٦٦٢٩٣	٩٦٦٦٢٧٦٧
2012	٧٩٩٥٤٠٣٣	٣٧١٧٧٨٩٧	١١٧١٣١٩٣٠
2013	٨٣٣١٦٠٠٦	٥٥١٠٨٦٠٢	١٣٨٤٢٤٦٠٨
2014	٩٨٧٩٣٩٦١,٨	٦٢٩٠٣٣١٣,٢	١٦١٦٩٧٢٧٥
2015	٧٨٢٤٨٣٩٢	٤١٢١٤٠٣٧	١١٩٤٦٢٤٢٩
2016	٨٠١٤٩٤١١	٢٥٧٤٦٣١١	١٠٥٨٩٥٧٢٢
2017	٧٥٢١٧١٤٢	٢٥٤٥٤٠١٨	١٠٠٦٧١١٦٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، ،القوانين والانظمة، قانون الموازنة الاتحادية

ملاحظات على الجدول (١)

١. استمر الانفاق العام تدريجيا بالارتفاع بعد ان كان قد سجل في سنة ٢٠٠٣ مقداره (٩٢٣٢٨٠٠) مليون دينار حتى وصل الى ما مقداره (١٦١٦٩٧٢٧٥) مليون دينار سنة ٢٠١٤ وهو اعلى مبلغ وصل اليه في الجدول.

٢. بسبب الصدمتين الامنية المتمثلة بالاحداث التي حصلت في محافظة نينوى في حزيران ٢٠١٤ والصدمة النفطية المتمثلة بانهيار اسعار النفط العالمية واللتين تعرض لهما الاقتصاد العراقي انخفض الانفاق الحكومي الى (١١٩٤٦٢٤٢٩) في سنة ٢٠١٥ ثم انخفض الى (١٠٥٨٩٥٧٢٢) مليون دينار واخيرا انخفض الى (١٠٠٦٧١١٦٠) مليون دينار.

المطلب الثاني: التاثير في الايرادات

تمارس السياسة الأيرادية تأثيرا مهما عن طريق تغطيتها للنفقات العامة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتدخلها في تشجيع او عدم تشجيع بعض الأنشطة وتوجيه الاستثمارات، وفيما يخص الايردات في العراق فانها تعتمد اعتمادا رئيسا على الايردات النفطية اذ لاتشكل الايرادات غير النفطية نسبة يعتد بها مما جعل الموازنة العامة مرتهنة باسعار النفط العالمية والجدول(٣) الاتي يبين ما ذهبنا اليه:

جدول (٣): مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق للسنوات(٢٠٠٣-٢٠١٥) بالاسعار الجارية بالمليون دينار

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	مجموع الايرادات	نسبة الايرادات النفطية %
٢٠٠٥	٢٥٦٢٣	٣٣٣٥	٢٨٩٥٨	٨٨,٥
٢٠٠٦	٤٢١٠٦	٣٢٨٦	٤٥٣٩٢	٩٢,٧
٢٠٠٧	٣٩٠٩١	٢٩٧٣	٤٢٠٦٤	٩٢,٤
٢٠٠٨	٤٢٤٤٢	٨٣٣٢	٥٠٧٧٤	٨٣,٥
٢٠٠٩	٤٣٠٧٠	٧٣٣٨	٥٠٤٠٨	٨٥,٤
٢٠١٠	٥٦٠٥٠	٥٦٨٥	٦١٧٣٥	٩٠
٢٠١١	٧١٨٧٢	٩٠٦٢	٨٠٩٣٤	٨٨,٨
٢٠١٢	٩٤٣٧٨	٧٩٤٨	١٠٢٣٢٦	٩٢,٢
٢٠١٣	١١٦٣٦٣	٢٩٣٣	١١٩٢٩٦	٩٧,٥
*٢٠١٤	-	-	١٣٩٦٤٠	-
٢٠١٥	٧٨٦٤٩٠	١٥٣٩٩٣	٩٤٠٤٨٣	٨٣,٦
٢٠١٦	٦٩٧٧٣٤	٢٠٢٧٤	٨١٧٠٠٨	٨٥,٤
٢٠١٧	٦٧٩٥٠٢	١١٠٦١٢	٧٩٠١١٤	٨٦

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي للاعوام ٢٠٠٥-٢٠١٧* موازنة ٢٠١٤ ارسلت الى البرلمان ولم يصادق عليها.

ملاحظات على الجدول (٣)

-في عام ٢٠١٣ كانت اسعار النفط اكثر من (١٠٥) دولار للبرميل لذلك ارتفعت الايرادات النفطية الى اعلى مستوياتها اذ بلغت (١١٦٣٦٣) مليون دينار وقد شكلت نسبة (٩٧,٥%) من مجموع الايرادات العامة التي بلغت (١١٩٢٩٦) مليون دينار، فيما

بلغت الايردات غير النفطية (٢٩٣٣) مليون دينار وكانت موزعة بين الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح وبيع الموجودات المالية.

-ولكي يكتمل تحليلنا لاثار تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية، نجد في الجدول (٣) اعلاه ان انخفاض اسعار النفط بعد الصدمة النفطية في عام ٢٠١٤ الى اقل من (٥٠) دولار للبرميل، ادى الى انخفاض نسبة مساهمة الايردات النفطية في الايردات العامة الى(٨٣،٦%) ثم الى (٨٥،٤%) في عام ثم الى (٨٦%) في الاعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ مقارنة بنسبة مساهمتها البالغة (٩٧,٥%) في العام ٢٠١٣ مما جعل السياسة المالية تتجه الى البحث عن موارد اخرى او تعظيم ايراداتها من الفقرات الاخرى ضمن الايرادات العامة ففي عام ٢٠١٧ مثلا كانت الضرائب على الدخول (٣٤٥١) مليون دينار والضرائب السلعية (١٩٩٥) مليون دينار والايرادات التحويلية (٢٨٠٩) مليون دينار اما الايرادات الاخرى فقد بلغت (١١٠٤) مليون دينار فضلا عن بعض المساهمات الصغيرة للقطاع العام والرسوم في هذه الايردات[٥٦].

المبحث الثالث

التاثير في عجز الموازنة العامة

ترتبط السياسة المالية في العراق بصورة رئيسة بالإيرادات النفطية، ومن ثم فإنها ترتبط بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يضفي على السياسة المالية في العراق صفة الضعف نتيجة حساسيتها الشديدة لتقلبات الاسعار في السوق النفطية، ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية سنستعين في تحليلنا بالجدول (٤) الاتي

جدول (٤): النفقات والايرادات والعجز بالاسعار الجارية بالمليار دينار للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنة	اجمالي النفقات العامة	اجمالي الايرادات العامة	مبلغ العجز
٢٠٠٣	٩٢٣٣	٤٥٩٦	٤٦٣٤
٢٠٠٤	٣٣٦٥٧،٥١١	٢١٧٢٩،١٠٦	١١٩٢٨،٤٠٥
٢٠٠٥	٣٥٩٨١،١٦٨	٢٨٩٥٨،٦٠٨	٧٠٢٢،٥٦
٢٠٠٦	٥٠٩٦٣،١٦١	٤٥٣٧٢،٣٠٤	٥٥٧٠،٨٥٧
٢٠٠٧	٥١٧٢٧،٤٦٨	٤٢٤٦٠،٥٣٠	٩٢٦٦،٩٣٨
٢٠٠٨	٥٩٨٦١،٩٧٣	٥٠٧٧٥،٠٨١	٩٠٨٦،٨٩٢
٢٠٠٩	٩٦١٦٥،٥٢٣	٥٠٤٠٨،٢١٥	٤٥٧٥٧،٣٠٨
٢٠١٠	٨٤٦٥٧،٤٦٧	٦١٧٣٥،٣١٢	٢٢٩٢٢،١٥٥
٢٠١١	٩٦٦٦٢،٧٦٦	٨٠٩٣٤،٧٩٠	١٥٧٢٧،٩٧٦
٢٠١٢	١١٧١٢٢،٩٣٠	١٠٢٣٢٦،٨٨٩	١٤٧٩٦،٠٤١
٢٠١٣	١٣٨٤٢٤،١٠٨	١١٩٢٩٦،٦٦٣	١٩١٢٧،٩٤٥
٢٠١٤	١٦٣٤١٦،٥١٨	١٣٩٦٤٠،٦٢٨	٢٣٧٧٥،٨٩٠
٢٠١٥	١١٩٤٦٢،٤٢٩	٩٤٠٤٨،٣٦٤	٢٥٤١٤،٠٦٥
٢٠١٦	١٠٥٨٩٥،٧٢٢	٨١٧٠٠،٨٠٣	٢٤١٩٤،٩١٩
٢٠١٧	١٠٠٦٧١،١٦٠	٧٩٠١١،٤٢١	٢١٦٥٩،٧٣٩

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى: ج العراق، وزارة المالية، القوانين، قوانين الموازنة

ومما يلاحظ على الجدول (٤) ما يأتي:

-ان أدنى عجز كان قد سجل في عام ٢٠٠٣ بمقدار ٤٦٣٤ مليار دينار.

-ان اعلى عجز كان قد سجل في عام ٢٠٠٩ وكان بمقدار ٤٥٧٥٧،٣٠٨ مليار دولار، لكنه انخفض في العام التالي ٢٠١٠ حتى بلغ ٢٢٩٢٢،١٥٥ مليار دينار.

-بقيت قيمة العجز تتراوح حوالي ذلك المبلغ بعد حدوث الصدمة النفطية في اواسط عام ٢٠١٤ وكانت قيمة العجز لتلك السنة هي ٢٣٧٧٥،٨٩٠ مليار دينار وارتفعت في العام التالي الى ٢٥٤١٤،٠٦٥ مليار دينار ، ثم في عام ٢٠١٦ بلغت قيمته ٢٤١٩٤،٩١٩ مليار دينار واخيرا في عام ٢٠١٧ بلغت قمة العجز ٢١٦٥٩،٧٣٩ مليار دينار.

الاستنتاجات

إن التحدي الحقيقي الناجم عن إنخفاض أسعار النفط يكمن في منطقة التوازن الصعبة فيما بين الدخل غير النفطي ومتطلبات الإنفاق على هذا الدخل، وفي ظروف غياب أي نظام لأدوات الدين العام أوالضرائب أو تسعير مناسب للخدمات العامة، فإن الإستهلاك الخاص والإستثمار سيواصلان إستنزاف جانب كبير من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وعليه نستنتج الامور الاتية:

- تشكل الايرادات النفطية السهم الاكبر ان لم يكن الاوحد من جانب الايرادات العامة في موازنة الدولة، وبالنظر لتأثر هذه الايرادات بتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية، تبقى السياسة المالية في العراق تعاني من عدم التاكد والازمات.

- ان السياسة المالية في العراق، طيلة مدة الدراسة تعمل بشق واحد اذ يتم التركيز على جانب الانفاق الحكومي الممول بالايرادات النفطية، كما اهملت السياسات الكلية الاخرى كسياسة سعر الصرف التي تتناغم مع السياسة النقدية في المحافظة على سعر الصرف الثابت وتهمل الجوانب الاخرى.

[٥٦] جمهورية العراق، وزارة المالية، قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٧، على موقع وزارة المالية:

– تتقلص النفقات الاستثمارية دون النفقات الجارية في الموازنة العامة عندما تتقلص الايرادات العامة وذلك لعدم مرونة الثانية كونها تغطي الابواب الثابتة من رواتب واجور ودعم وغيرها.

– اهمال الاهداف المستقبلية، وحقوق الاجيال القادمة في الثروات النفطية، في تصميم السياسات المالية العامة، فضلا عن الاستدامة المالية.

التوصيات

من الاستنتاجات السابقة يبدو ان الامر يتطلب اعطاء الأهمية الكافية للامور الاتية:

– اصلاح الاطار الكلي للاقتصاد الوطني عن طريق استخدام المزيج الامثل من السياسات الكلية مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسات التجارية، وعدم الاقتصار على شق الانفاق الحكومي.

– ايجاد موارد دخل جديدة بعيدا عن ايرادات القطاع النفطي، مثل ايرادت الدومين والتعريفة الكمركية وغيرها من جانب ومن جانب اخر ترشيد الانفاق العام.

– العمل على تنويع الانتاج ايضا بعيدا عن الانتاج النفطي عن طريق الاستثمار في الزراعة والصناعة وغيرها، ودعم القائم منها وتطويره.

– ان يكون تخصيص الإيرادات المتاحة للإحتياجات الحالية دون اهمال الأهداف التنموية المستقبلية وحقوق الاجيال المقبلة، لاسيما عن طريق ايجاد صندوق ثروة سيادي.

مصادر البحث

اولا: الكتب العربية

[١]- محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراساتالمستقبلية والاستراتيجية، ٢٠١٠.

[٢]- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٤، ١٩٩٢، ص١٥.

[٣]- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، اغسطس ٢٠١٥، ص ٣٠.

ثانيا: الكتب الاجنبية

[4]-Neva Goodwin, Julie A. Nelson, and Jonathan M. Harris, Macroeconomic Activity in Context, Global Development And Environment Institute- Tufts University Medford, First Edition,2008, p17.

[5]-Xavier Debrun and Radhicka Kapoor, Fiscal Policy and Macroeconomic Stability: Automatic Stabilizers Work, Always and Everywhere, IMF Working Paper, 2010, p3.

[6]-Ramón E. López, Vinod Thomas, and Yan Wang, THE EFFECT OF FISCAL POLICIES ON THE QUALITY OF GROWTH, The World Bank , Washington, D.C., 2010, p8.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

[7]-داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر٢٠١٠ – ٢٠٠٠ ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢ – ٢٠١١، ص٤٠.

رابعا: المجلات

[8] - جون بافس، ايهان كومي، فرانسيسكا اونسورج& مارك ستوكر، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٥٢، العدد٤ ، ديسمبر ٢٠١٥، ص٢١.

خامسا: المواقع الالكترونية

[9]-راشد أبانمي ، أسعار البترول.. أهميتها والعوامل المؤثرة في آلياتها ، صحيفة اليوم، الاثنين الموافق ٢٠ يناير ٢٠١٤ العدد ١٤٨٢٩

http://www.alyaum.com/article/3116599

[10]-فلاح جاسم العامري ، مدير عام شركة تسويق النفط SOMO ، مقال على موقع الشركة بتاريخ ٢٠١٧\٣\٢٧ :

http://www.somooil.gov.iq/index.php/2016-07-28-10-19-01/52-2016-04-29-13-55-06

[11]-تقلبات أسعار النفط وتأثيرها في إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، القيت في المؤتمر الثالث عشر للإتحاد العربي لخبراء النفط الذي عقد في أثينا خلال الفترة ٢٧ – ٢٩ من شهر يونيو عام ١٩٨٦.http://www.q8control.com/.pdf